



بيان صحفي

دراسة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري

خلال الفترة من ١٤ فبراير - ١٦ يونيو ٢٠٢٠

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اليوم / ٢٠٢٠ / دراسة حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري من خلال تتبع التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية خلال فترة ذروة الوباء، والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وأسعار الصرف والفائدة على الجنيه المصري، وكذلك على التجارة الخارجية بما فيها الواردات والصادرات السلعية غير البترولية. ويلى ذلك، بيان لآثار الجائحة على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال تعقب حركة مؤشرات الإنتاج الكلي والرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية ومؤشر مديري المشتريات فضلاً عن تتبع التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي لخمسة قطاعات إنتاجية رئيسية وهي الأسمنت وحديد التسليح والسكك الحديدية وقناة السويس والسياحة، وكذلك صافي الإحتياطيات كمؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأخيراً التأثير على أداء البورصة. هذا ويشير البيان الصحفي للتطورات الحالية التي شهدتها أهم تلك المؤشرات عقب انحسار ذروة المرض، وذلك وفقاً لأحدث بيانات رسمية متاحة.

هذا وقد شهدت الفترة من بداية الجائحة وحتى الأسبوع الثالث تقريباً من شهر يونيو ٢٠٢٠ نمواً في معدل حدوث الإصابات المؤكدة. في حين شهد الأسبوع الأخير من يونيو ٢٠٢٠ انتهاء مرحلة التوسع الوبائي وبداية انحسار الأزمة مع اتجاه معدل حدوث الإصابات المؤكدة نحو الانخفاض، وقد بلغ تقدير معدل النمو اليومي للإصابات المؤكدة بكوفيد-١٩ قبل ذروة الجائحة نحو ٥,٣٪ يومياً، وفترة المضاعفة قبل الذروة بلغت ١٣,٢ يوماً، وبعد تجاوز الذروة حتى الآن نحو -٣,٠٪، كما بلغ تقدير فترة النصف - والتي تقيس عدد الأيام التي ينخفض فيها المعدل التراكمي للإصابات المؤكدة بالفيروس بمقدار النصف - حوالي ٢٢,٩ يوماً.

تناولت الدراسة أثر فيروس كورونا على:

١. الناتج المحلي الإجمالي



انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية عن مثيله عام ٢٠١٨/٢٠١٩ حيث سجل ٥٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٥,٦٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢. الرقم القياسي لأسعار المنتجين والمستهلكين



شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهور مستمر خلال الفترة فبراير-أبريل ٢٠٢٠ مسجلاً معدل تراجع سنوي بلغ ١٨,٨٪ في نهاية الفترة. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات الغذاء والإقامة بنسب ٤,٥٪ و ٦٧,٧٪ و ٨,١٪، على التوالي. ويلاحظ أن تأثير كوفيد-١٩ على معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين محدود إذا ما قورن بأثر الجائحة على معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين.

٣. أسعار الصرف

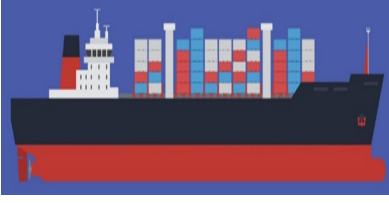


شهد الجنية المصري انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو ٢٠٢٠ بلغ نحو ١,٨٪ من قيمته، وذلك تزامناً مع تراجع التدفقات الدولارية نتيجة لعدة أسباب منها على سبيل المثال انخفاض الصادرات السلعية بمعدل ٣٩,٤٪ في نفس الفترة. وقد تفاقم الأثر السلبي على قيمة الجنيه جراء تأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ بانتشار الفيروس والانخفاض الكبير في أعداد السائحين والليالي السياحية مع إغلاق المطارات وتعليق الرحلات الجوية... الخ، مما ساهم في تراجع إيرادات مصر من النقد الأجنبي.

٤. قناة السويس

انخفضت إيرادات قناة السويس بالدولار الأمريكي ابتداءً من أبريل ٢٠٢٠ مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة. بينما سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدنى مستوى

(٧,٥٪) في شهر مايو ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الشهر في العامين السابقين (٤,٥٪ و ٦,٠٪ على التوالي).



ويمكن تحديد التأثير الحقيقي للجائحة على قطاع قناة السويس بالنظر للتغير في الحمولات الصافية وعدد السفن العابرة للقناة قبل وبعد فبراير ٢٠٢٠، حيث انخفضت الحمولات من ١٠١,٨ مليون طن إلى ٨٤,٢ مليون طن، وانخفضت أعداد السفن من ١٧٣١ إلى ١٣٨١ سفينة خلال الفترة أبريل-يونيو ٢٠٢٠.

٥. قطاع السياحة والسكك الحديدية

لحق ضرر جسيم بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين حيث انخفضت من ٠,٩ مليون سائح في فبراير ٢٠٢٠ إلى ٠,٠ مليون سائح في إبريل ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض ١٠٠٪. أما قطاع السكك الحديدية فقد انخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديدية بنسبة ٥٥,٧٪ خلال الفترة من فبراير-أبريل ٢٠٢٠.



٦. صافي الاحتياطي

انخفض صافي الاحتياطيات الدولية بقيمة ٩,٥ مليار دولار خلال الفترة من فبراير-مايو ٢٠٢٠.

تراجع صافي الاحتياطيات الدولية الشهري مع تفشي الجائحة في مصر حيث بلغت معدلات الإنخفاض الشهرية حوالي ١١,٩٪، ٧,٧٪ في مارس وأبريل ٢٠٢٠، قبل أن ينخفض ذلك المعدل إلى ٢,٨٪ في مايو ٢٠٢٠.



٧. التجارة الخارجية

شهد معدل التغير السنوي للواردات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) أقصى انخفاض له منذ يناير ٢٠١٩ في أشهر فبراير وأبريل ومايو ٢٠٢٠ بمعدلات تصل إلى ٢٥,٥٪ و ٣٥,٠٪ و ٣٥,٨٪ على التوالي.

بينما تراجع معدل التغير السنوي للصادرات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) بمعدل ١٩,٩٪ و ٣٦,٠٪ في أبريل ومايو ٢٠٢٠ على التوالي.



٨. البورصة المصرية

انخفض مؤشر البورصة المصرية انخفاضاً حاداً في أعقاب الجائحة خاصة في شهري مارس ومايو حيث أغلق عند ٩٥٩٣,٩ و ١٠٢٢٠,١ نقطة على التوالي، مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير ٢٠١٩.



ومن الجدير بالذكر عدم تأثير الجائحة على قيمة وحجم التداول وحجم العمليات في البورصة المصرية حتى شهر أبريل ٢٠٢٠، والذي شهد تحسناً ملحوظاً في أداء البورصة مقارنة بالشهر المناظر في عام ٢٠١٩ نتيجة للحزم التحفيزية التي قدمتها الحكومة.

وفي سياق متصل يلاحظ أن العديد من المؤشرات التي شهدت تراجعاً خلال فترة الذروة، قد شهدت بعض التغيرات في ظل انحسار الأزمة في مصر، حيث تراجع الانخفاض في معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين ليسجل -١٥,٢٪ - ارتفاع بمقدار ٣,٦ نقطة مئوية. في شهر مايو ٢٠٢٠، كما شهدت الفترة مايو-أغسطس ٢٠٢٠ ارتفاعاً طفيفاً في قيمة الجنيه بمعدل ٠,٢٪، كما ارتفع معدل التغير الشهري لإيرادات قناة السويس بشكل ملحوظ في يوليو ٢٠٢٠ بنسبة ٨,٧٪؛ أما قطاع السكك الحديدية فقد شهد تحسناً ملموساً في قيمة الإيرادات الحقيقية بنسبة ٩٦,٩٪ خلال الفترة من إبريل-يوليو ٢٠٢٠. كما ارتفعت أيضاً معدلات التغير الشهرية لصافي الاحتياطيات الدولية خلال شهري يونيو-يوليو ٢٠٢٠ بمعدل ٦,١٪ و ٠,٣٪، على التوالي. هذا وقد شهد مؤشر البورصة المصرية الرئيسي تحسناً بمعدل ٥,٣٪ في شهر يونيو ٢٠٢٠.